

الدرس المائة وسبعة وعشرون

ملاحظة: هنا نكتة مهمة لم يتطرق إليها أحد وهي، إذا سلمنا بوجود سيرة العقلاء وأنّ موثقة مساعدة بن صدقة رادعة لهذه السيرة، يبقى هذا السؤال، هل يمكن أن يقال بكفاية الخبر الواحد عن ردع سيرة العقلاء؟ وهناك سيرة قطعية مستمرة بين جميع العقلاء وأراد الشارع أن يتعرض لهذه السيرة بالنفي والمنع هل يمكن ذلك بالخبر الواحد الذي له شرائط الحجية أم لا؟ أو يمكن لقائل أن يقول: إنّ السيرة أمر شائع ورائع بين العقلاء والناس، ومتى ما أراد الشارع أن يتعرض لمثل هذه السيرة يجب أن يكون على مستوى السيرة، أو على الأقل مانعاً لها في موارد مختلفة حتى يقال إنّ الشارع رادع لها.

وهناك من قال: إنّ الشارع رادع لسيرة العقلاء، ونحن أيضاً لو فرضنا بوجود الرادع، هل أنّ الخبر الواحد يستطيع أن يكون رادعاً لسيرة العقلاء مع عظمتها؟

صفحه 478

يمكن أن يقال من جهة، لا يستطيع الخبر الواحد أن يكون رادعاً، لماذا؟ نقول: يجب أن يكون الرادع على مستوى مشهود للمخاطبين، يعني يجب أن يكون لرادعية الشارع حدّ حتى يتمكن أكثر الناس أن يفهموا ذلك، بعبارة أخرى، هل أن الخبر الواحد يكفي للرادعية مع اعتبار شمولية أدلة حجية الخبر، عندئذ نقول يكون الخبر الواحد حجة للرادعية، ولا يشك الفقهاء العظام في هذا الموضوع، لأنّ الإمام (عليه السلام) كان في مقام بيان ضابطة كافية وهي «الأشياء كلها على ذلك إلا أن يستبين خلاف ذلك أو تقوم بيّنة» فهذه الضابطة الكلية قطعاً كافية لرادع سيرة العقلاء.

الدليل الثاني: ما ذهب إليه المرحوم السيد الحكيم (قدس سره) في كتابه «المستمسك» حيث قال: إنّ الخبر الواحد الثقة له دليلية في الموضوعات، فجاء كلامه (قدس سره) مطابقاً لما طرحته السيد الخوئي (قدس سره)، أنّ الاجتهاد يثبت بخبر واحد ثقة، يعني إذا كان زيد ثقة وأخبر بكون فلان مجتهداً هذا المقدار يكفي في ثبات الاجتهاد لفلان، ودليل السيد الحكيم هو، أنّ الأدلة الدالة على حجية الخبر الواحد لها عوممية، يعني أعم من الخبر الذي يدل بالدلالة المطابقة على الحكم الكلي الإلهي، مثلاً، لو قال زرارة قال الإمام الصادق (عليه السلام): «صلوة الجمعة كذا» أو تدل على الحكم الإلهي بالدلالة الالتزامية، وهو قول زيد إنّ خالداً مجتهداً، هذا الاستنباط بعنوان حكم كلي، أنّ ما ذهب إليه (قدس سره) : هو أنّ هذه الأدلة تدل بالدلالة المطابقة والالتزامية على حجية الخبر الواحد، ولذا قال: لها عوممية، فتكون بالدلالة المطابقة زيد مجتهد ومدلوله بالمطابقة وجود الاجتهاد، ومدلوله بالالتزامية أنّ ما يحكم به هذا المجتهد منجبر وهو حكم إلهي يجب اتباعه، ثم قال السيد الحكيم:

إن قلت: إنّ أدلة الخبر الواحد تشمل الأمور الحسية، مثلاً حضر زرارة عند الإمام وسمع منه ونقله، أما الخبر الحسي لا يدخل في دائرة الأدلة، والاجتهاد من الأمور الحسية لا الحدسية.

قلت: الإخبار عن نفس الإجتهاد أمر حسي، لأنّه وصل إلى الحكم الإلهي، وما وصل إليه المجتهد من حكم إلهي أمر حسي، وهذا لا يضر بحجية الخبر.

ثم قال (قدس سره) في آخر كلامه: ولذا نقول في علم الرجال كفاية توثيق شخص واحد للراوي، لماذا؟ لأنّ حجية الخبر الواحد شاملة على الحكم الإلهي بالمطابقة والالتزام، نعم هذا ما يطرح في علم الرجال في التعديل والتجريح، وهل يكفي تعديل شخص أم يجب أن يكون مع التعديل بینة وشاهدان قال السيد الحكيم (قدس سره) : يكفي.

لقد أجاب الوالد المعظم (دام ظله) عن السيد الحكيم (قدس سره) بثلاثة أجوبة:

الجواب الأول: أولاً: سلمنا أنّ أدلة حجية الخبر الواحد لا تختص بالأحكام، بل الخبر العدل حجة في باب الأحكام والمواضيعات، فلا حاجة إلى أن نحصرها في الأحكام ثم نقول بالدلالة المطابقة والالتزامية، مثلاً، ما ورد في آية النبأ يعتبر من أدلة حجية الخبر الواحد، وكان هذا من موارد الموضوع بحيث أخبر شخص عن ارتاد بنى المصطلق، وهو موضوع خارجي، وعليه فنحن لا نشك في أنّ أدلة الخبر الواحد تشمل الموضوعات أيضاً.

وأضاف الاستاذ: ولكن قلنا إنّ الرادعية موجودة، ورواية مساعدة بن صدقة بالنسبة إلى سيرة العقلاه لها رادعية، وبالنسبة إلى سائر الأدلة لها عنوان الحاكم، ولذا لا نتمكن من العمل طبقاً لعموم أدلة حجية الخبر الواحد أو عمومية سيرة العقلاه.

الجواب الثاني: قلتم إن الإخبار عن الإجتهاد بالدلالة الالتزامية تدل على الإخبار عن الحكم الإلهي، ولكن يمكن أن يكون شخص مجتهداً دون أن يستتبع بالفعل، وقلنا سابقاً يمكن أن يحصل للإنسان ملكرة الإجتهاد ولكنه لم يجد وقتاً كافياً ليمارس عملية الاستنباط، فكيف يمكن أن يقال إن الإخبار عن اجتهاده إخبار عن الحكم الإلهي بالدلالة الالتزامية.

الجواب الثالث: هناك فرق بين الإخبار عن الإجتهاد وإخبار زرارة عن الإمام(عليه السلام)، وفرق الإخبار عن الإمام(عليه السلام)، هو بعدمأخذ قول الإمام(عليه السلام) ما هو قول الإمام(عليه السلام) بنظر الاعتبار بل إنّ الاعتبار هو الحكم الإلهي، فيقع قول الإمام واسطة في بيان الحكم الإلهي، وأمّا الإخبار عن الإجتهاد فهو اعتبار الإجتهاد أولاً وبالذات، وليس الحكم الإلهي.

لكن عندما يرى شخص أنّ فلاناً يحفظ القواعد ويدرك المبني ويفهمها؟ ولكن لو سئل عن باب الترتيب، أو باب اجتماع الأمر والنهي وغيره، نعم قد يكون الإنسان عادلاً لا يكذب ولا يخالق الأخبار، ولكن لو سئل عن بعض مبني الإجتهاد لم يحقق حولها ولا يفهمها أن يقول لا أدرى، وإنّما لو قال: الظاهر كذا، أو الأظاهر كذا، أو يجوز أو يمتنع فهو يتحمل بهذا الكلام مسؤولية أخرى كبيرة.